في كلمة القاها باسم المجموعة الخليجية أمام المنتدى السياسي لأهداف التنمية المستدامة بمقر الأمم المتحدة

فيصل العنزي : 17 % فقط من أهداف التنمية المستدامة 2030 تحرز تقدماً والعجز التمويلي يتجاوز 4 تريليونات دولار

منح الأولوية القصوى لدفع وتسريع تنفيذ خطة التنمية وتجاوز الركود والتحديات

أكدت المجموعة الخليجية لدى الأمم المتحدة ضرورة إعطاء الأولوية القصوى لدفع التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تحويل الالتزامات ذات الصلة التي تم الاتفاق عليها إلى إجراءات عملية تدعم الدول النامية بشكل فعال.

جاء ذلك في كلمة ألقاها نائب مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة الوزير المفوض فيصل العنزي باسم المجموعة الخليجية مساء أمس الأول الاثنين أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة في مقر المنظمة الأممية.

وقال العنزي «نجتمع اليوم في لحظة حرجة إذ لم يحرز سوى 17 في المئة من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 تقدما فيما تواجه العديد من الأهداف حالة من الجمود بل والتراجع في بعض الحالات إلى ما دون خط الأساس لعام 2015».

وأضاف أن العجز السنوي في تمويل تحقيق التنمية المستدامة تجاوز حاجز 4 تريليونات دولار مع تبقي خمس سنوات فقط على عام 2030 «ما يهدد بشكل متزايد التزامنا الجماعي بعدم ترك أي فرد أو دولة خلف الركب».

وأشار العنزي إلى أن الدول النامية تواجه تحديات متشابكة أبرزها عدم المساواة وتزايد أعباء الديون وضيق الحيز المالي والآثار السلبية المتزايدة لتغير المناخ وهو ما يعيق جهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ودعا إلى تعزيز التعاون الدولي والتضامن العالمي وتفعيل التعددية في التعامل مع التحديات المشتركة التي تواجه المجتمع الدولي كونها السبيل الأمثل لتسريع تنفيذ أهداف عام 2030.

ولفت إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تولي أهمية قصوى للأهداف قيد الاستعراض هذا العام المتعلقة برفاه الإنسان وازدهار المجتمعات وترسيخ الأمن والاستقرار. وأوضح أن متوسط الإنفاق الحكومي على الصحة في دول المجلس في عام 2024 بلغ 5ر4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في حين ارتفع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل بدول المجلس من 17 بالمئة في عام 2018 إلى حوالي 35 بالمئة بحلول عام 2024.

وأضاف أن اقتصادات دول المجلس تشهد تعافيا ونموا ملحوظين إذ يتوقع بلوغ نموها بنسبة 7ر4 بالمئة خلال العام الجاري لافتا إلى انخفاض معدل البطالة الإجمالي في منطقة دول الخليج العربية إلى قرابة 9 بالمئة في عام 2024.

وعلى صعيد حماية الموارد البحرية والتنوع البيولوجي ذكر العنزي أن إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2024 أظهرت أن نسبة المحميات البحرية عالميا بلغت 8 بالمئة من البحار والمحيطات فيما نجحت منطقة الشرق الأوسط - بما فيها دول المجلس - في تغطية 36 بالمئة من المناطق البحرية ذات الأهمية البيولوجية ضمن محميات بحرية متخصصة.

وفي إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكد الوزير المفوض التزام دول المجلس بدعم الشراكات الدولية وذلك من خلال تقديم العديد من المساهمات المالية لدعم التنمية عالميا على الرغم من انخفاض المساعدات الدولية الرسمية بنسبة 7 بالمئة خلال عام 2024.

وأشاد العنزي بالجهود المبذولة خلال العامين الماضيين لتحقيق السياسات الإنمائية التي يتطلع المجتمع الدولي إليها منبها إلى أن «التحديات العابرة للحدود التي تواجهنا اليوم تستدعي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتوحيد الجهود لمواجهتها بفاعلية».

وختم نائب مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة كلمته بالتأكيد على التزام المجموعة الخليجية الراسخ بالعمل المشترك وتسخير الإمكانات والموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول موعدها المحدد.

ودعا إلى تعزيز الشراكات القائمة وتطوير آليات التعاون الدولي وفق رؤية عادلة تضمن تحقيق تطلعات جميع شعوب العالم والأجيال القادمة من دون استثناء.

فيصل العنزي خلال كلمته في المنتدى السياسي لأهداف التنمية المستدامة

المنظمة العربية للطاقة تصدر النسخة الـ51 لتقرير الأمين العام السنوي

احتياطات النفط للدول العربية تشكل 53 % من الإجمالي العالمي في 2024

التوترات الجيوسياسية أثرت سلبا على حركة تجارة النفط في الشرق الأوسط ما أثار المخاوف من انقطاع الامدادات

●●●●

الطاقات المتجددة العربية لا تتجاوز 1.1 % من السعة العالمية للطاقة الشمسية

أطلقت الأمانة العامة للمنظمة العربية للطاقة «AEO» -أوابك سابقا- أمس الثلاثاء النسخة الـ51 من تقرير الأمين العام السنوي لعام 2024 يستعرض أبرز التطورات العربية والعالمية في صناعة الطاقة على الصعيدين العربي والعالمي في مختلف أنشطة صناعة الطاقة عموما والنفط والغاز خصوصا.

وقال الأمين العام للمنظمة جمال اللوغاني في كلمة خلال احتفالية أقيمت بهذه المناسبة بحضور عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى البلاد من الدول الأعضاء في المنظمة إن التقرير يبرز الدور الأساسي الذي تؤديه الدول الأعضاء في المنظمة ومكانتها الاستراتيجية على صعيد صناعة الطاقة العالمية.

وأضاف اللوغاني أن صدور النسخة الـ51 من هذا التقرير تأتي «وقد أكملت المنظمة أعوامها الـ57 منذ تأسيسها في يناير العام 1968 التي اعتبرت من الإنجازات الرائدة والمهمة في مسيرة العمل العربي المشترك وعلى وجه التحديد في ميدان التعاون العربي المشترك بمجال الطاقة.

وذكر أن المنظمة عبر السنوات الماضية سجلت حضورا متميزا وفاعلا في معظم الأنشطة والفعاليات ذات الصلة بصناعة النفط والغاز الطبيعي والطاقة عموما.

وبين أن التقرير صدر بشكل متزامن مع التقلبات الملحوظة التي تشهدها الأسواق النفطية العالمية والمدفوعة بمزيج من التوترات الجيوسياسية والتطورات الاقتصادية وأنماط الطلب المتغيرة والاضطرابات البيئية.

وأوضح أن «التوترات الجيوسياسية التي شهدها الشرق الأوسط لاسيما منطقة البحر الأحمر أثرت سلبا على حركة تجارة النفط الأمر الذي من شأنه أن يثير مخاوف مؤقتة حول انقطاع الإمدادات».

وأفاد بأن «استمرار العقوبات المفروضة على روسيا يؤثر بشكل صريح على تدفق التجارة العالمية إلى جانب الأزمة العسكرية الروسية - الأوكرانية وما نتج عنها من استهداف للبنية التحتية للطاقة في روسيا والتي بدورها قامت بتوجيه صادراتها إلى آسيا».

وبين اللوغاني أن نمو الطلب العالمي على النفط تباطأ بشكل كبير انعكاسا لتراجع النمو الاقتصادي العالمي لاسيما في الصين باعتبارهاأكبر مستورد عالمي للنفط التي شهدت ضعفًا في الطلب على الوقود متأثرة بزيادة مبيعات المركبات الكهربائية إلى جانب أمريكا التي سجلت معدل نشاط فوق المتوسط للأعاصير أسفرت عن تعطيل البنية التحتية للطاقة بها.

وأشاد بدور الدول الأعضاء في المنظمة في إطار مجموعة دول «أوبك بلس» من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن في السوق النفطية العالمية خلال العام 2024 بعد اتخاذها قرارات تمديد تخفيضات الإنتاج تتسق مع النهج المتمثل باتخاذ إجراءات استباقية واحترازية ساهمت بشكل كبير في الحد من التأثير السلبي لتقلبات السوق.

وأوضح أن إمدادات منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» من النفط الخام والنفط غير التقليدية انخفضت في عام 2024 بحوالي 163 ألف برميل يوميا مقارنة بعام 2023 لتصل إلى نحو 4. 32 مليون برميل يوميا بينما ارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارجها بحوالي 630 ألف برميل يوميا لتصل إلى نحو 2ر70 مليون برميل يوميا.

وقال اللوغاني إن التقرير يبرز الجهود المبذولة من الدول الأعضاء في المنظمة العربية للطاقة «AEO» - أوابك سابقا - لتطوير صناعاتهاالبترولية عبر تنفيذ مشاريع حيوية في مختلف مراحل الصناعة.

وتابع أن الاكتشافات النفطية والغازية للدول الأعضاء في المنظمة بلغ عددها خلال عام 2024 ما مجموعه 34 استكشافا لتبرهن على المكانة المهمة للمنطقة العربية على صعيد صناعة النفط والغاز في الوقت الراهن وكذلك في المستقبل.

وذكر أن الفصل الأول من التقرير الـ51 للمنظمة يستعرض التطورات العربية والعالمية في مجال صناعة الطاقة على الصعيدين العربي والعالمي وانعكاساتها على اقتصادات الدول الأعضاء بالمنظمة كما يستعرض مختلف العوامل المؤثرة في أسواق الطاقة من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي إلى جانب العوامل الأخرى ذات التأثير على توجهات الامدادات والطلب والأسعار كالعوامل الجيوسياسية وتوجهات سياسات الطاقة في البلدان الصناعية الكبرى وغيرها.

وبين أن التقرير يسلط الضوء على الاستثمارات في تحولات الطاقة والهيدروجين كوقود للمستقبل فضلا عن استعراض شامل لآخر المستجدات المتعلقة بعمليات الاستكشاف والإنتاج لمصادر الطاقة المختلفة والتطورات التي شهدتها الصناعات اللاحقة كصناعة التكرير وصناعة البتروكيماويات وصناعة الغاز على المستويين العربي والدولي كما يتضمن التقرير متابعة لشؤون البيئة وتغير المناخ.

وأكد اللوغاني أن المؤشرات الرئيسية بمجال الطاقة الواردة في التقرير تعكس المكانة المهمة للدول الأعضاء في الأسواق العالمية اذ بلغت الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام للدول الأعضاء في المنظمة العربية للطاقة «AEO» - أوابك - سابقا نحو 4ر713 مليار برميل عام 2024 ما يشكل نسبة 53 في المئة من الإجمالي العالمي الذي بلغ 1346 مليار برميل.

وعن الغاز الطبيعي أوضح أن نسبة احتياطيات الدول الاعضاء منه بلغت نحو 7ر55 تريليون متر مكعب ما يمثل 26 في المئة من الإجمالي العالمي الذي بلغ 8ر213 تريليون متر مكعب.

وأفاد اللوغاني بأن معدل الإنتاج من النفط الخام للدول الأعضاء في المنظمة بلغ في عام 2024 نحو 6ر21 مليون برميل يوميا ما يشكل نحو 24 في المئة من الإجمالي العالمي البالغ نحو 7ر88 مليون برميل يوميا.

وذكر أن إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الدول الأعضاء الذي لا يشمل الكميات المعاد حقنها والمحروقة بلغ في الوقت الراهن نحو 561 مليار متر مكعب لتشكل بذلك حصتها من الإجمالي العالمي نحو 14 في المئة.

وعن الطاقات المتجددة على مستوى الدول العربية أوضح أن طاقة الرياح المركبة بلغت نحو 2ر5 غيغاواط ما يمثل 5ر0 في المئة فقط من الإجمالي العالمي ووصلت السعات المركبة من الطاقة الشمسية عربيا إلى أكثر من 17 غيغاواط ما يشكل 1ر1 في المئة من الإجمالي العالمي فيما بلغت الطاقة الكهرومائية 15ر9 غيغاواط ما يشكل 5ر0 في المئة من الإجمالي العالمي.

وحول صناعة التكرير أشار اللوغاني إلى أن عدد المصافي في الدول الأعضاء بلغ 54 مصفاة بإجمالي طاقة تكريرية بلغت 47ر10 مليون برميل يوميا ما يمثل نحو 9ر10 في المئة من الطاقة التكريرية العالمية البالغة 23ر96 مليون برميل يوميا.

وفيما يتعلق بصناعة الغاز الطبيعي بين أن صادرات الدول الأعضاء منه بلغت نحو 9ر185 مليار متر مكعب مشكلة نسبة 3ر16 في المئة من الإجمالي العالمي فيما بلغت الطاقة الإنتاجية الاسمية للغاز الطبيعي المسال 3ر120 مليون طن سنويا في نهاية عام 2024 بحصة 6ر24 بالمئة من الطاقة الإنتاجية العالمية.

جانب من حفل المنظمة العربية للطاقة

الأمين العام للمنظمة العربية للطاقة جمال اللوغاني

معدل إنتاج النفط الخام للدول الأعضاء بلغ نحو 21.6 مليون برميل مقارنة بإجمالي عالمي قدره 88.7 مليون

●●●●

54 مصفاة للدول الأعضاء بطاقة تكريرية عربية تمثل 10.9 % من القدرة العالمية البالغة 23ر96 مليون برميل

«stc» تحقق 3. 17 مليون دينار أرباحا صافية بالنصف الأول من 2025

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية «stc» تحقيقها أرباحا صافية بقيمة 3. 17 مليون دينار كويتي «نحو 6ر56 مليون دولار أمريكي» خلال النصف الأول من العام 2025 بربحية سهم بلغت 17 فلسا وبنسبة نمو بلغت 7. 2 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة معتز الضراب في بيان صحفي امس الثلاثاء إن الشركة حققت أداء ماليا قويا خلال النصف الأول من العام 2025 مدعومة بنمو مستدام في مختلف القطاعات التشغيلية إذ بلغ إجمالي الايرادات 6. 174 مليون دينار «نحو 9. 571 مليون دولار» محققة نموا بنسبة 2. 5 في المئة خلال النصف الأول من عام 2025 مقارنة ب166 مليون دينار «نحو 8. 543 مليون دولار» في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأضاف أن اجمالي الموجودات للشركة خلال النصف الاول من العام الحالي بلغت 4. 470 مليون دينار «نحو 54. 1 مليار دولار» فيما بلغت حقوق المساهمين 9. 222 مليون دينار «نحو 730 مليون دولار».

الرئيس التنفيذي للشركة معتز الضراب